IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

التأسيس الثوري للدساتير

دراسة في "الدستورية الثورية" وتطبيقاتها في دول الربيع العربي

م.د.حارث اديب ابراهيم
كلية الحقوق/ جامعة الموصل
harithlaw@uomosul.edu.iq

معلومات البحث

تاريخ الاستلام
٢٠١٩/٣/١٤

تاريخ القبول
٢٠١٩/٦/٢٣

الكلمات المفتاحية
- الدستورية الثورية
- الثورة الدستورية
- الربيع العربي
- وضع الدستور

مستخلص البحث

ظهر خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين على الأقل اتجاهان مهمان وبارزان إلى حد كبير حول العالم في عملية وضع الدساتير، الأول هو "الدستورية الثورية" أي استخدام عملية وضع الدستور لمحاولة إضفاء الطابع المؤسسي وتحقيق نتيجة ناجحة لثورة سياسية. إلى جانب هذه النسخة التقليدية من الدستورية الثورية يمكن القول أن هناك أيضاً نسخة أحدث متمثلة في حركة ثورية ناجحة انتخابياً تستخدم عملية وضع الدستور كوسيلة نحو التحول الجذري للنظام السياسي الذي تهدف إلى تحقيقه. وقد حاولت بعض الدول العربية التي عرفت ما أطلق عليه لاحقاً "الربيع العربي" الاستعانة بهذه النسخة التقليدية من الدستورية الثورية من أجل إقامة نظام دستوري ينطلق من مبادئ الثورات التي قامت فيها. لكن نتائج هذه المحاولات تباينت فيما بينها بسبب تظافر عوامل عديدة قادت إلى هذا التباين.

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
RSJ
Regional Studies Journal
https://www.iasj.net/iasj?func=issues&jId=75&uiLanguage=ar

Revolutionary Establishing Of Constitutions
A Study In "Revolutionary Constitutionalism" & It's Application In Arab Spring Countries

Dr. Harith Adeeb Ibrahim
Lecturer/ College of Law - University of Mosul
harithlaw@uomosul.edu.iq

Article info.

Article Histor
Received:
14/3/2019
Accepted:
23/6/2019

Keywords
-Revolutionary constitutionalism
-Constitutional Revolution
-Arab Spring
-constitution-ma

Abstract

In the last twenty years there have been at least two very important and prominent trends around the world in the constitution-making process. The first is the "revolutionary constitutionalism": using the constitution-making process to institutionalize and bring about successful conclusion for a political revolution. Alongside this traditional version of revolutionary constitutionalism, one can say that there is also a more recent version of a successful revolutionary electoral movement that uses the constitution-making process as a means of radical transformation for the political system that it aims to achieve. Some Arab countries that later know the so-called "Arab Spring" have tried to use this traditional version of the revolutionary constitutionalism to establish a constitutional system based on the principles of its revolutions. But the results of these attempts varied due to the combination of several factors that led to this discrepancy.

المقدمة

ظهر خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين على الأقل اتجاهان مهمان وبارزان إلى حد كبير حول العالم في وضع الدساتير، الأول هو "الدستورية الثورية" "revolutionary constitutionalism" أي استخدام عملية وضع الدستور لمحاولة إضفاء الطابع المؤسسي وتحقيق نتيجة ناجحة لثورة سياسية[١]. إلى جانب هذا الشكل التقليدي من الدستورية الثورية يمكن القول أن هناك شكلاً أحدث متمثل في حركة ثورية ناجحة انتخابياً تستخدم عملية وضع الدستور كوسيلة نحو التحول الجذري للنظام السياسي الذي تهدف إلى تحقيقه. في هذه النسخة فإن الثورة السياسية في الغالب تأتي لاحقاً لعملية وضع الدستور وليست سابقة عليها.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يحاول الوصول إلى الصيغة المثلى لعملية وضع الدساتير في سياق الدستورية الثورية أو ما أطلقنا عليه "التأسيس الثوري للدساتير" في بعض دول الربيع العربي، مستفيداً من تجارب دستورية ثورية سابقة وناجحة، آخذاً بعين الاعتبار العوامل السياسية – الاجتماعية المؤثرة في هذه العملية. وتبرز الأهمية الثانية لهذا البحث من خلال تبنيه لفرضيتين رئيسيتين، الأولى هي أن "الدستورية الثورية" تعد تصنيفاً مفيداً ومثرياً للنظام الدستوري المقارن، إذ إنها تشمل من الناحية التجريبية مجموعة من المواقف المتضمنة للدستورية بطريقة معينة وتثير تحديات خاصة. كما أن هذا المصطلح من الناحية التحليلية يحوي مفهوماً متميزاً عن المصطلح المشابه له وهو "الثورة الدستورية". والفرضية الثانية تتعلق بدور عملية وضع الدستور في السياق الثوري، إذ بالرغم من أن هذا الدور يرتبط بمجموعة واسعة من المتغيرات الاجتماعية – السياسية، إلا أنه أقل أهمية بالنسبة للنتائج النهائية للدستورية الثورية مما يعتقده فقهاء القانون الدستوري في كثير من الأحيان، ويمكنه الاستجابة لتحدي مميز واحد وهو الحاجة إلى إعادة تأسيس سلطة سياسية خسرها النظام القديم. وبخصوص نماذج ثورات الربيع العربي

فإن عملية وضع الدستور يمكن أن تقدم مساهمة أساسية كمصدر للشرعية التي يجب أن يكتسبها النظام الجديد في تلك البلدان.

تكمن مشكلة البحث فيما تطرحه الأسئلة الآتية والمتمثلة في: ما مدى أهمية اقامة الدستور في حد ذاته لنجاح أو فشل حلقات الدستورية الثورية مقارنة بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى؟ ما هي مقومات نجاح الدساتير في السياق الدستوري الثوري؟ إلى أي مدى تعد عملية وضع الدستور مهمة في السياق الثوري؟ وما الذي يساهم في نجاحها؟ ما هي سمات ومحتوى العملية الأكثر أهمية من غيرها؟

لا يقتصر نطاق البحث على مرحلة تاريخية محددة ولا على بقعة جغرافية محصورة بل يحاول الاستفادة من التجارب الثورية التي شهدها التاريخ الحديث والمعاصر، في دول عديدة جرت فيها أحداث ثورية ساهمت في صناعة نظم سياسية متنوعة، وشكلت نماذج يحتذي بها ما بعدها من تجارب، غير أن خصوصية الوضع وحداثة التجربة في بعض بلدان الربيع العربي جعلها المحور الرئيس في هذه الدراسة.

أخيراً يعتمد البحث الصيغة الثنائية في تبويباته إذ يبدأ بمبحث أول بعنوان الإطار المفاهيمي للدستورية الثورية من خلال تقسيمه إلى مطلبين يعرضان مسائل التعريف والمراحل والاشكاليات بشكل متتابع. ثم يعقبه مبحث ثانٍ بعنوان أثر الدستورية الثورية في اقامة الدساتير ساعياً من خلاله إلى التعرف على عملية وضع الدستور ودورها في هذا السياق من خلال تناولها في مطلبين يوضح الأول الأهمية النسبية لإقامة الدساتير في السياق الثوري، في حين يستعرض المطلب الثاني مقومات نجاح التأسيسي الثوري للدساتير.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للدستورية الثورية

يسعى هذا المبحث إلى توضيح مفهوم "الدستورية الثورية" والفرق بينها وبين "الدستورية غير الثورية"، وما هو وجه التشابه بينها وبين مصطلح "الثورة الدستورية" وأنواع أخرى من الثورات السياسية. فضلاً عن بعض التوضيحات المفاهيمية الأخرى. يهدف هذا المبحث كذلك إلى تحديد مراحل الدستورية الثورية ومخرجاتها، فضلاً عن الإشارة إلى بعض تناقضات ومشاكل الدستورية الثورية، والتي يكون مصدرها في الغالب مزيج من التحول الجذري الأولي الذي تأتي به عملية انتاج المنظومة الدستورية والمقاومة اللاحقة لهذا التحول الجذري، كل هذه العناوين ستكون متضمنة في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: مفهوم الدستورية الثورية وعلاقته بمفاهيم أخرى

يحاول هذا المطلب توضيح مصطلح "الدستورية الثورية" ومتى تم استخدامه أول مرة، والفرق بينه وبين حالة "الدستورية غير الثورية"، وما هو وجه التشابه بينها وبين مصطلح "الثورة الدستورية" وأنواع أخرى من الثورات السياسية.

الفرع الأول: مفهوم الدستورية الثورية[٢]

قد يتمثل نموذج "الدستورية الثورية" في أذهان الكثيرين في شكل حركة ثورية يترأسها زعيم أو قيادة ذات تأثير كبير (كارزيما)، بعد أن خاضت صراعاً طويلاً ضد نظام استبدادي أو تعسفي من نوع أو آخر، تكتسب تدريجياً دعم الناس من خلال تفانيهم وتضحياتهم الذاتية من أجل حريتهم، متجسدة في انتفاضة تسقط الحكومة وتستبدلها بأخرى في نهاية المطاف، ثم ترسخ تلك المبادئ الثورية في وثيقة تأسيسية جديدة. غير أن قيام نموذج دقيق بهذا الوصف نادراً ما يحصل في التاريخ[٣]، لكن في نظر أنصار هذا المفهوم فإن البديل الأكثر شيوعاً يتمثل في إحدى صورتين:

الصورة الأولى: الحركة والقيادة الثورية التي – عند وصولها في النهاية – تشارك في انتقال السلطة عن طريق التفاوض مع النظام القديم بدلاً من المواجهة العنيفة والحاسمة معه، كما هو الحال في الهند – تقريباً – وفي العديد من البلدان الأفريقية خلال ستينيات القرن الماضي، وبولندا في عام ١٩٨٩، وجنوب أفريقيا بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣.

الصورة الثانية: الانتفاضة العفوية التي لا تملك أساساً تخطيطياً مسبقاً والتي كانت مفاجئة للجميع بما في ذلك المعارضة[٤]، كما هو الحال مع الثورة الفرنسية (الأولى)، والثورات الروسية في عام ١٩٠٥ وفي شباط من عام ١٩١٧ ورومانيا في عام ١٩٩٠ وتونس ومصر في عام ٢٠١١.

كما يرون أيضاً أن هناك احتمالاً آخر وأحدث لطريقة وضع الدستور تتمثل في شكل تغيير سياسي جذري من خلال عملية انتخابية واسعة يمكن أن يطلقوا عليها مصطلح "الثورة السياسية" مجازاً. ونظراً لهذه الصور العديدة المتضمنة للدستورية الثورية، فقد يكون من المفيد أن نبدأ من الأساسيات من أجل الحصول على فهم أكثر دقة للمفهوم وكيف يختلف من دولة إلى أخرى.

يعرف " ستيفن كاردباوم" الدستورية الثورية بأنها نوع من أنواع المبادئ الدستورية، إذ تشير كلمة "الثورية" إلى عملية تغيير سياسي جذري، قد تأخذ معنى تقليدياً متمثلاً بالثورة التي تتم من خلالها عملية التأسيس لدستور جديد في الدولة وهذا الشكل هو الأكثر شيوعاً في تفسير المصطلح، كما أنها قد تأخذ معنى أكثر حداثة متمثلاً في الوسيلة التي تستخدمها حركة سياسية لتبرير وجودها السياسي من خلال تحقيق فوز انتخابي واسع تليه عملية تأسيس دستور جديد. لذا فإن الدستورية الثورية تختلف عن أنواع أو أنماط أخرى غير ثورية من عمليات وضع الدساتير مثل الدستورية التطورية والنخبوية[٥].

إن مصطلح "الثورية" بوصفه تحولاً سياسياً جذرياً وواسعاً يمتاز بمجموعة من السمات يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

أولاً: تمثل شكلاً حقيقياً من أشكال التعبئة الجماهيرية التي تشارك فيها القوة الخام المكوّنة للشعب مباشرة في غياب التسمية الصحيحة المتمثلة على الأرجح في الانقلاب أو التمرد.

ثانياً: تقود الثورات بشكل مؤقت إلى تحولات مفاجئة أو حادة أو سريعة نسبياً على الأقل تختلف عن التحولات التدريجية أو الموسعة.

ثالثاً: من حيث مدى التحول فإن الثورات تجلب التغيير الجذري أو الأساسي بدلاً عن الإصلاح التدريجي، وعادةً ما تنطوي على إزالة النظام الحاكم.

أخيراً: تُستخدم في الثورات عادةً أساليب أو عمليات تغيير غير قانونية أو استثنائية (على سبيل المثال "الإطاحة بنظام الحكم") على نحو يختلف عن الأنماط القانونية أو الهيكلية أو العادية مثل الانتخابات والاستخلاف القانوني والتعديل الدستوري[٦].

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى بأن العنف ليس متلازماً مع الثورات بالرغم من أن الثورات الدموية أكثر شيوعاً في التاريخ من الثورات السلمية[٧]. إذا كانت الصفة تعني أن "الدستورية الثورية" مرتبطة أساساً بثورة سياسية، فإن الاسم بالكامل يتطلب أن يكون مرتبطاً فقط بثورات سياسية من نوع معين. وقد كانت ثورات تونس ومصر وليبيا في عام ٢٠١١ منذ البداية ثورات ذات أهداف دستورية على الأقل في نوايا القائمين عليها. وهذا النوع من الخصوصية قد ظهر من خلال المقارنة الضمنية لهذه الثورات مع أنواع أخرى من الثورات السياسية على سبيل المثال الثورات الشمولية أو الثيوقراطية. ففي الوقت الذي يمكن للنوع الثاني من الثورات أن يحل محل النظم الاستبدادية أو المطلقة وتؤسس لدستور كالدستور البلشفي لعام ١٩١٨ إلا أنها لم تكن ثورات ذات أهداف أو أغراض دستورية، بل ربما على العكس من ذلك قد يكونون مناهضين للفكرة الدستورية. بناء على ذلك قد نصل إلى نتيجة مفادها أن "الدستورية الثورية" على الأقل في معناها التقليدي مرتبطة بشكل رئيس "بالثورة الدستورية" بمعنى الثورة التي تهدف إلى إحداث تحول

جذري في النظام السياسي من النظام القديم غير الدستوري إلى نظام دستوري جديد[٨].

هناك صيغتين رئيستين تحدث من خلالهما الدستورية الثورية بالمعنى التقليدي: إما الثورة على الانظمة الاستعمارية أو التغيير الداخلي للنظام. فمن أمثلة الثورة على الأنظمة الاستعمارية نجد الهند في ستينيات القرن الماضي وإفريقيا، ويمكن القول كذلك أن أوروبا الوسطى والشرقية في ١٩٨٩ وجنوب إفريقيا في أوائل التسعينات (النسخة الاستعمارية الجديدة). في حين تعد الثورات الفرنسية والمكسيكية والروسية وثورات تونس ومصر في عام ٢٠١١ أمثلة على التغيير الداخلي للنظام[٩].

الفرع الثاني: علاقة الدستورية الثورية بمصطلح الثورة الدستورية

إن ما سبق من كلام يقودنا إلى الخوض في مسألة العلاقة بين مصطلحي "الدستورية الثورية" و"الثورة الدستورية"، فهل يشير المصطلحان إلى المعنى ذاته أم لا؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فما هو وجه الاختلاف بينهما تحديداً؟ للإجابة على هذين التساؤلين لابد من محاولة بيان معنى "الثورة الدستورية"، إذ يرى الباحث بأن "الثورة الدستورية" تشير إلى عملية التغيير الجوهري في النظام الدستوري بكامله أو في جزء منه، والذي بدوره يعد جزءاً من النظام السياسي الأوسع والأكثر شمولية، بمعنى أن "الثورة الدستورية" في جوهرها ثورة قانونية لا سياسية، وبالتالي فإن الثورات الدستورية لا ترتبط في الأساس بثورة سياسية إذ قد تحدث عادة بدونها، وقد لا تنطوي بالضرورة على أي من سماتها المميزة مثل (التعبئة الجماهيرية وطرق التغيير الاستثنائية وغير القانونية... إلخ).

في حين أن النطاق الأوسع لحالات "الدستورية الثورية" قد يشمل "الثورات الدستورية" لكنه يتجاوزها، فعلى سبيل المثال هناك من يرى بأن الثورة الأمريكية اشتملت على تغيير جوهري في النظام القانوني والدستوري السابق لعام ١٧٧٦، لكن هذا الوصف غير كامل لها ولا يمكن عده من باب الثورة الدستورية فقط. إن رفض نظام الحكم القائم والمستبد ومن ثم الاطاحة به من خلال التعبئة الجماهيرية، يتم

فهمه بشكل كامل ودقيق بوصفه ثورة سياسية ذات أهداف دستورية. إن الاعتراف بالفرق بين المفهومين يمكّننا من التمييز بين ما حدث في كندا عام ١٩٨٢ من جهة[١٠]، وتونس ومصر وليبيا في عام ٢٠١١ من جهة أخرى، وكذلك بين الثورة الاقتصادية (New Deal) في الولايات المتحدة من جهة والثورة الأمريكية من جهة أخرى[١١].

وانطلاقاً من حقيقة أن "الثورات الدستورية" الأكثر شيوعاً تنطوي على تغيير جوهري في إطار الدستورية وانتقالاً من نموذج دستوري إلى آخر. عليه يعد التحول من الشرعية العادية إلى الشرعية الدستورية – مثل حالة كندا – ومن الدولة الموحدة إلى الدولة الاتحادية – حالة بلجيكا – ومن المبدأ الدستوري في عدم التدخل إلى الدولة المتدخلة – حالة الولايات المتحدة في الثورة الاقتصادية الـ(New Deal) – أو من شكل من أشكال الدستورية غير الليبرالية إلى الشكل الليبرالي والعكس صحيح، كل هذه الصور من المحتمل أن تمثل حالة "ثورية دستورية"، تعكس تغيراً جوهرياً في النموذج الدستوري. لكن الثورات الدستورية قد لا تقتصر بالضرورة على التغيير في النموذج الدستوري، فعلى سبيل المثال قد يكون بالإمكان اعتبار التحول القانوني في المانيا من النازية إلى الجمهورية الفدرالية بمثابة ثورة دستورية، على الرغم من كونه أيضاً مثالاً واضحاً للدستورية غير الثورية. بهذه الطريقة يمكن اعتبار "الثورة الدستورية" مفهوماً أوسع من مفهوم "الدستورية الثورية" بالرغم من تضييق نطاق الأولى أو مقياسها بوصفها تحولاً قانونياً أساسياً، إذ إنها تحتوي المزيد من الحالات ولا تقتصر على السيناريوهات التي تنطوي على ثورات سياسية. يبدو أن كل هذا قد تم إدراجه في تعريف (Gary Jacobsohn) للمصطلح بقوله: *"يمكن القول بأن الثورة الدستورية تظهر عندما نواجه فصلاً نموذجياً متحققاً في موشور المفاهيم الذي يتم من خلاله اختبار المبادئ الدستورية في نظام سياسي معين"*[١٢]. يمكن الاستنتاج أنّ هذا التعريف يركز على جوهر عملية التغيير ومداها بغض النظر عن الطريقة، وكذلك يرفض فكرة وجوب حصول "الاختراق الحاد" "sharp break" من خلال الاعتراف بأن بعض الثورات الدستورية حصلت بشكل متدرج وعلى مدى فترة زمنية طويلة نسبياً (على سبيل المثال الثورة الإيرلندية ١٩٢٢-١٩٣٧)[١٣].

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق: ما هو الوضع فيما يتعلق بمفهوم "الدستورية الثورية"؟ هل هو أيضاً يتعامل بشكل جوهري مع النتائج أم مع الوسيلة التي يحدث التغيير من خلالها؟

رغم أن كل نسخة من نسختي "الدستورية الثورية" – نسخة الثورة على الانظمة الاستعمارية ونسخة التغيير الداخلي للنظام – تقدم إجابة مختلفة عن الأخرى إلى حد ما، لكن كليهما تؤكدان على "الوسائل" في عملية التغيير بوصفها أكثر مركزية من "الجوهر" بخلاف "الثورات الدستورية". وفيما يتعلق بالنسخة التقليدية لا يمكن أن تكون الدستورية الثورية حول النتائج أو المخرجات فقط بمعنى استبدال الأنظمة الاستبدادية أو المطلقة بأنظمة دستورية، لكنها تتضمن أيضاً في الأساس كيفية تحقيق النتيجة من خلال "عملية ثورية". هذا ما يميز – مرة أخرى – "الدستورية الثورية" في هذا المعنى الأساسي عن الطرق الأخرى غير الثورية من المبادئ الدستورية، على سبيل المثال تلك التي "فرضت" على قوى المحور المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا تمعنّا في الحالة المصرية نجد هناك من يرى بأن الجيش المصري كان قد أزاح نظام مبارك ببساطة في عام ٢٠١١ من خلال عملية دستورية واحدة مقنعة من تلقاء نفسه دون وجود تظاهرات جماهيرية أو قبل أن تبدأ – من دون أن نعد هذه العملية بوصفها مرحلة من مراحل الدستورية الثورية – ربما دستورية نخبوية وربما "انقلاب ديمقراطي"(١٤). الشكل الخاص للتعبئة الجماهيرية أقل أهمية، يمكن أن يشمل مظاهرات سلمية وانتفاضات شعبية ودعم سياسي شامل للحركة الثورية لبدء انتقال السلطة بصيغة تفاوضية، كما هو الحال في بولندا وجنوب أفريقيا.

بالرغم من أن التعبئة الجماهيرية ضرورية في الأساس من أجل الدستورية الثورية فهي بالطبع ليست كافية، إذ إن التعبئة الجماهيرية للدستورية بحد ذاتها – سواء من خلال الحركة الثورية أو غيرها – لا ترقى أو توازي الثورة الدستورية، وقد لا تكون نتيجتها سوى التفريق والمضايقات من قبل القوات الموالية للنظام القائم كما هو الحال في تظاهرات "ميدان تيانانمن" في الصين عام ١٩٨٩(١٥).

المطلب الثاني: مراحل الدستورية الثورية وتناقضاتها

يحاول هذا المطلب الإشارة إلى المراحل التي تمر عبرها عملية التأسيس الثوري للدساتير، ثم يعرج إلى التناقضات التي تظهر أثناء سير هذه العملية من خلال رفضها لفكرة الثورة الدائمة، هذه المراحل والتناقضات سيتم عرضها من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: مراحل الدستورية الثورية ومخرجاتها

تميل معظم الثورات السياسية بما فيها الدستورية الثورية إلى المرور عبر المراحل الثلاث نفسها: **المرحلة الأولى** هي فقدان سلطة النظام القديم على نطاق واسع وشامل وظاهر بشكل متزايد، وهو الشرط المسبق الضروري للفرصة الثورية. إذ لاحظت (Hannah Arendt) أن هذا هو سبب الثورات بدلاً من المؤامرة[١٦]. وسواء كان هذا الفقدان للسلطة من الصنف الاستعماري أو الداخلي فإنه عادة ما يستغرق فترة طويلة من الزمن، على الرغم من أن مظهره ووجوده قد يكونان أكثر أو أقل بشكل مفاجئ.

المرحلة الثانية هي اللحظة الثورية نفسها وهي النقطة التي يفقد فيها النظام القديم قوته ناهيك عن سلطته التي تبخرت في السابق (المرحلة الأولى). قد يكون فقدان القوة هذا فورياً وكلياً حيث يتم طرد حاكم سلطوي من منصبه – بأي طريقة كانت (قتل أو نفي أو سجن) – وينشأ فراغاً في السلطة بين جميع مؤسسات الدولة. في بعض الأحيان يتم إسقاط الحاكم ولكن "مؤسسات الدولة" تستمر في العمل – كلياً أو جزئياً – كما هو الحال في مصر. في بعض الأحيان يستمر الحاكم أو النظام الحاكم في منصبه على الأقل مؤقتاً ولكن مع تناقص القوة بشكل كبير، إذ يصبحون مضطرين للمشاركة مع الآخرين بموجب شروط رسمية أو غير رسمية جديدة، كما هو الحال مع لويس السادس عشر عام ١٧٨٩[١٧]، وحكومة الحزب الوطني "لديكليرك" في جنوب أفريقيا في أوائل التسعينيات[١٨]. وكما رأينا فإن هذه

اللحظة الثورية يمكن أن تتجلى في عدة طرق، من انتفاضات شعبية سلمية وعنيفة على حد سواء، إلى مطالب أو دعوة للحركة الثورية لبدء المفاوضات التي تؤدي إلى نقل السلطة بشكل رسمي. إن السبب المباشر للحظة ثورية أو شرارتها يمكن أن يأتي بعدة صور، على سبيل المثال الطقس الكارثي وتلف المحاصيل في فرنسا خلال ١٧٨٨-١٧٨٩، أو "رسالة من السجن" صادرة عن "فرانسيسكو ماديرو" بعد الانتخابات الرئاسية عام ١٩١٠ في المكسيك، أو تضحية "محمد بوعزيزي" بنفسه في تونس في كانون الاول ٢٠١٠[١٩].

المرحلة الثالثة من عمر الثورات – على الأقل إذا كانت ناجحة بما فيه الكفاية في المرحلة الثانية للوصول إلى هذه المرحلة – هي إنشاء النظام الجديد بدلاً من القديم. بالنسبة إلى الدستورية الثورية فإن هذه هي المرحلة النهائية عادة بالرغم من أنها قد لا تعد كذلك لأنواع أخرى من الثورات، وتصل النهاية إلى واحدة من أربع طرق رئيسة: **الأول** يتمثل في ميل الثورات الدستورية الناجحة إلى انهائها بدستور يرسخ المبادئ الثورية ويحقق الاستقرار والشرعية الشعبية للنظام الجديد، وبذلك يكمل دورة إعادة تأسيس السلطة الحكومية التي خسرها النظام القديم[٢٠]. هذه النهاية هي عادة نتيجة لعملية من خطوتين تتمثل في إنشاء نظام مؤقت مكلف بتنظيم ومراقبة عملية وضع الدستور، ومن ثم النظام الدائم الذي تشكله هذه العملية الأخيرة. ومن الأمثلة على مثل هذه الثورات الدستورية الناجحة الثورات الأمريكية والهندية وجنوب أفريقيا[٢١] والتونسية حتى هذه اللحظة. أما **الطريق الثاني** للنهاية المحتملة والذي يعد الفشل الأول في الدستورية الثورية فيتمثل في تأسيس شكل جديد من الحكم غير الدستوري كما في المثال الفرنسي وقت لويس بونابرت بعد عام ١٨٤٨. **والطريق الثالث** هو استعادة النظام القديم كما هو الحال في إنجلترا بعد عام ١٦٦٠ ومعظم الدول الأوروبية التي شهدت الثورات في عام ١٨٤٨ ومصر تحت قيادة السيسي منذ تموز ٢٠١٣. أما الطريق أو **النتيجة الرابعة** والأخيرة هي فشل أي نظام في تأسيس (أو إعادة تأسيس) نفسه بعد استبدال النظام القديم مع

الانهيار الدائم والفوضى والخلاف وربما الحرب الأهلية، ويبدو أن هذه هي القصة في ليبيا حتى الآن بالرغم من أنه من المشكوك فيه إلى أي مدى كانت القوة التي أسقطت النظام في المرحلة الثانية داخلية وليست خارجية. من الواضح أن هذا السيناريو الأخير قد يكون – في الغالب الأعم – سيناريو مؤقت – وإن كان في بعض الأحيان لفترات طويلة – قبل أن يتحول بشكل دائم إلى واحد من السيناريوهات الثلاثة الأولى كما هو الحال مع الثورة المكسيكية. وبالمثل قد تفشل بالطبع محاولة توطيد النتيجة الناجحة الأولى في أي من المرحلتين الفرعيتين (عملية وضع الدستور وتشكيل السلطة) وتؤدي في النهاية إلى النتيجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة مثال ذلك حصول النتيجة الثالثة في مصر.

الفرع الثاني: تناقضات الدستورية الثورية

تنطوي الدستورية الثورية في شكلها التقليدي على تحول جذري (ثورة سياسية)، لكن بمجرد الانتهاء من عملية وضع الدستور بغية إضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ الثورية للنظام الجديد وتحويل هذه المبادئ إلى شكل عملي من خلال إضفاء طابع تعبيري عليها، فإن هذا النظام الجديد سيبدأ بمقاومة أي تغيير جذري إضافي. ومن خلال الجمع بين المرحلة الأولى (التحول الجذري) والمرحلة الثانية المتمثلة بالمستقبل الأكثر تحفظاً ترفض الدستورية الثورية فكرة "الثورة الدائمة"[٢٢].

إن هذه المقاومة للتغيير الجذري الإضافي والإعلان الفعلي لنهاية الثورة تأخذ عادة شكلين قانونيين قياسيين من الدستورية: **الشكل الأول** يتمثل في التحصين، بمعنى الصعوبة النسبية لإجراء تعديلات على الدستور (الثوري) من خلال نوع من متطلبات الأغلبية العظمى، **والشكل الثاني** يتمثل في تمييز التعديل الدستوري عن استبدال الدستور على الأقل ضمنياً (من خلال الإشارة فقط إلى الدستور السابق ومن ثم عدم النص على هذا الأخير)[٢٣]. بهذه الطريقة تأخذ الدستورية الثورية "التناقض الدستوري" الأكثر عمومية – الذي يشير إليه "ميستير" والمتمثل في أن: "الشعب. . . هو السلطة التي لا يمكنها ممارسة السيادة" – إلى مستوى جديد

مرتفع. إذ إنه في بداية الأمر يمارس الناس السيادة مباشرة، ولكن بمجرد انتهاء الحدث يتم سحب هذه الإمكانية للمستقبل. وبصرف النظر عن التناقض نفسه فإن هذا الإطلاق لعنان الروح الثورية ابتداء ثم تدجينها لاحقاً يخلق مشكلة عملية خطيرة تساعد في تفسير فشل العديد من الثورات، على الأقل مثل الثورات الدستورية. إن القوة الثورية – بعد أن تراكمت عادة على مدى فترة طويلة من الزمن – بمجرد إطلاقها يمكن أن تكون قوية للغاية وصعبة الاحتواء، وهذا يساعد على تفسير لماذا بدأت عدة ثورات (الثورة الفرنسية الأصلية والثورة البلشفية في شباط ١٩١٧ والمكسيكية) أكثر محدودية و"ليبرالية" أو بأهداف ومراحل دستورية بالكامل لكن غمرتها الاندفاعات في نهاية المطاف لقوى أكثر راديكالية وعنفاً كانت تتصاعد من القاع خلال تقدم الثورة[٢٤]. وعندما تصبح الثورة أكثر راديكالية – أو يُنظر إليها على هذا النحو – فإن هذا بدوره يؤدي إلى دعم العودة إلى النظام وبعض أشكال الثورة المضادة أو حتى استعادة النظام القديم. إن من أبرز الأمثلة على استعادة الليبرالية الراديكالية والثورة المضادة تتجلى في الثورة الإنجليزية والحرب الأهلية في منتصف القرن السابع عشر وكل من الثورتين الفرنسية في ١٧٨٩ وفي ١٨٤٨.

المبحث الثاني

أثر الدستورية الثورية في اقامة الدساتير

تعد الدستورية الثورية أحد السيناريوهات التي تتم فيها عملية وضع الدستور، بل هي من أهم وأوضح السيناريوهات في السنوات الأخيرة. ستتم في هذا المبحث إثارة بعض الأسئلة المتعلقة بعملية وضع الدساتير منها: هل هناك أي سمات أو تحديات مميزة في عملية وضع الدستور في السياق الثوري مقارنة بالسيناريوهات الأخرى؟ أم أن المناسبة المعينة التي قادت لعملية وضع الدستور لا تعد مهمة نسبياً حالما تبدأ العملية؟ هل تؤثر طبيعتها الدستورية وهدفها في عملية وضع الدستور بطريقة تختلف عن الأنواع الأخرى من الثورات السياسية؟ عند البحث عن اجابات لهذه الأسئلة تبين أنه يوجد اثنتين على الأقل من سمات السيناريو الثوري ذات أهمية كبيرة:

السمة الأولى: عادة ما تتم عملية وضع الدستور في أجواء من الهدوء السياسي والهشاشة خلال الفترة ما بين المرحلتين الثانية والثالثة عندما يحتاج النظام الجديد إلى إعادة تأسيس السلطة السياسية بعد فقدان سلطة النظام القديم، بعبارة أخرى فإن السياق الثوري لا تتم إزالته مرة واحدة فقط من السياسة العادية بل مرتين.

السمة الثانية: من المرجح أن تعمل المبادئ أو المطالب الثورية في المرحلة الأولى (التحول الجذري) كشكل مهم من أشكال التقييد الأساسي الثابت[٢٥] على المخرجات المحتملة في المرحلة الثانية (المستقبل الأكثر تحفظاً) وإلا فإن صانعي الدستور قد يواجهون اتهامات بخيانة الثورة أو القيام بدور المناوئين للثورة. بالرغم من أن المعايير العامة للنتائج الدستورية المحتملة قد تكون مرنة إلا أن أي ثورة ستقوم بالأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ أو المطالب المحددة إلى حد ما، إما كما تصورتها الحركة الثورية سلفاً أو كما تم تشكيلها في سياق الشرارة التي أشعلت الانتفاضة.

المطلب الأول: الأهمية (النسبية) لإقامة الدساتير في السياق الثوري

لقد وصفت عملية اقامة الدستور بشكل عام بأنها لحظة أساسية في تشكيل شخصية أي نظام جديد[٢٦]. لكن هناك بعض التساؤلات لابد من محاولة الاجابة عليها، ما هو دور عملية اقامة الدستور في السياق المحدد للدستورية الثورية وأهميتها النسبية للنجاح أو الفشل الكلي لهذا النظام الجديد وللثورة التي جلبته إلى السلطة مقارنة بالعوامل الاجتماعية والسياسية الأوسع؟ وهل تعد هذه العملية في المشروع الأوسع لمجريات الأمور هي المتغير الحاسم بالضرورة ؟

من الواضح أن أي علاقة بين عملية وضع الدستور والمنتجات النهائية والمخرجات السياسية هي علاقة معقدة للغاية[٢٧]. ففي سياق الدستورية الثورية بشكل خاص فإن معرفة دور العوامل الدستورية مقابل العوامل الأخرى في تشكيل المخرجات أو تحديدها يعد تحدياً على نحو خاص بسبب الوجود السياسي المصاحب وتدفق الاضطرابات وحجمها، ومع ذلك لا يمكن القول بأن مجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأوسع نطاقاً يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أرجحية نجاح ثورة دستورية بمجرد بلوغ هذه الثورة المرحلة الثالثة والأخيرة التي تمت الاشارة إليها في المطلب الثاني من المبحث السابق.

السبب الأكثر موضوعية في الأهمية المعطاة لعملية وضع الدستور بعد نجاح الثورة هو أنه يمكن أن يكون مصدراً مستقلاً لشرعية النظام الجديد، إذ كما رأينا فإن الثورات لا تبدأ إلا بعد أن يفقد النظام القديم السلطة في الحكم، ويجب على النظام الجديد – إذا أراد أن ينجح – ألا يحل محل النظام القديم في النفوذ فحسب بل أيضاً في السلطة من خلال تأسيس سلطته وإعادة تأسيس الحكومة بشكل عام. وإذا خسر النظام الجديد أو فقد الشرعية فإن هذا يخلق الظروف للنضال المستمر والإطاحة المحتملة به، كما هو الحال مع ما حصل في مصر في تموز ٢٠١٣، إذ بالرغم من قوة الجيش إلا أن نجاحة كان بحاجة إلى هذه النقطة المتمثلة في استنزاف الشرعية من نظام "مرسي". إذن كيف يمكن للنظام الجديد أن يحقق هذا؟ ما هي

مصادر هذه الشرعية؟ في السياق الثوري العام هناك ثلاثة مصادر تذكر على نطاق واسع:

المصدر الأول هو أن الحركة والقيادة الثورية قد اكتسبوا الشرعية نتيجة نضالهم الطويل وتضحياتهم نيابة عن الشعب للتخلص من النظام القديم، وحين تتولى زمام السلطة باسم الشعب تتحول هذه الشرعية إلى النظام الجديد[٢٨]. هذه إحدى الأسباب التي تجعل مثل هذه الثورات تميل إلى أن تكون أكثر نجاحاً من حالة التنوع من دون قيادة. على سبيل المثال نجد أن "جورج واشنطن" أخذ معه شرعيته التي اكتسبها خلال الحرب الثورية إلى المنصب الجديد المتمثل برئاسة الولايات المتحدة وليس العكس – كما هو الحال مع جميع رؤساء الجيل ما بعد الثورة على الأقل – ولهذا السبب كان من المهم جداً إقناعه بقبول المنصب. وبالمثل في الهند استمر هذا المصدر من الشرعية لبقية حياة "نهرو" واستمر لحزب المؤتمر لأكثر من عقد آخر بعد وفاته[٢٩]. كذلك كانت حركة التضامن في بولندا وزعيمها "ليخ فاونسا" هي المستفيدة من هذه الشرعية في عام ١٩٨٩ وبعده. وفي جنوب أفريقيا أُعطِيت إلى "نيلسون مانديلا" وجيله من النشطاء المناهضين للفصل العنصري وما زالت حتى الآن أساس الهيمنة السياسية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

المصدر الثاني للشرعية مستمد من الأداء المتمثل في تقديم ما يريده معظم الناس. إذ تبدأ الغالبية العظمى من الثورات بمطالب شعبية للديمقراطية بما في ذلك الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الخبز – أي مستقبل اقتصادي أفضل – وحيثما تكون هذه الأمور مرضية على نحو معقول فإنها تجلب شرعيتها المتميزة إلى أولئك المسؤولين عن النتيجة، سواء كانت حركة ثورية أو غير ذلك. في بعض الأحيان تبدو الثورة إما أنها تفقد الاتجاه أو تكتسب الزخم وخاصة عندما يتجلى ذلك من خلال زيادة مستويات العنف والفوضى وانهيار النظام، فتظهر رغبة شعبية جديدة للاستقرار وتبدأ في استبدال مطالبها باتجاه التوق إلى الديمقراطية. هذه هي قصة

العديد من الأحداث مثل انقلاب "ترميدورين" "ونابليون" في فرنسا(٣٠)، والعديد من الثورات المضادة وأشكال جديدة من الحكم الاستبدادي. في هذه الحالة قد يكون إخراج الجماهير – أو عدد كبير منهم – للمطالبة بالنظام والاستقرار وارتفاع أو الخشية من ارتفاع مستويات المعيشة كل ذلك كافياً لإضفاء الشرعية وإعطاء السلطة للنظام الجديد، على الأقل طيلة فترة استمرار هذه المطالبات. إن ما حصل في مصر من أحداث سبقت الاطاحة بنظام "مرسي" في ٢٠١٣ يؤكد لنا من الناحية العملية أن هذه الأحداث كانت المصدر الفعلي والوحيد لشرعية نظام "السيسي" كما هو وليس ما حصل لاحقاً في عام ٢٠١٤ من استفتاء على الدستور والتصويت بنسبة ٩٨.١% لصالحه الذي تحقق بنسبة ٣٨.٦% من الإقبال. وبالنظر إلى التجربة الثورية الأخيرة للبلاد يبدو أن هذا هو الأساس الحقيقي والهش للشرعية والمتمثل في إعادة الاستقرار والنظام على المدى القصير على الأقل.

أما **المصدر الثالث** للشرعية فهو أمر له أهمية خاصة بالنسبة للثورة الدستورية والمتمثل في عملية إقامة الدستور ومحتواه، إذ عندما تحصل مطالبة النظام الجديد للسلطة – كلياً أو جزئياً – بإجراء عملية وضع الدستور التي يُنظَر إليها من قبل شريحة واسعة من الشعب والحركات الثورية أن تكون عادلة وشاملة، والوثيقة الناتجة المتضمنة – بشكل معقول – لأهداف ومبادئ وتطلعات الثورة، بعد ذلك – ومع ثبات العوامل الأخرى – من المفترض أن تتم تلبية المطالبة أعلاه وتتم معاملة النظام الجديد بوصفه نظاماً شرعياً. في بعض الأحيان يكون هذا المصدر المتميز للشرعية مفروضاً بقوة على أحد المصدرين السابقين أو كليهما، كما هو الحال في الهند وجنوب إفريقيا على سبيل المثال. في بعض الأحيان سيكون مفقوداً لكنه ليس جوهرياً في ضوء المصدرين الآخرين، كما هو الحال في بولندا في عام ١٩٨٩ وما بعده حيث جاءت الحركة الثورية والقائد الثوري إلى السلطة وأعطت الناس ما يريدونه (الاستقلال والانتخابات والديمقراطية والتحرك نحو اقتصاد السوق) لكن من دون الانخراط في عملية وضع الدستور – بخلاف ما كان يجري من عملية تعديل

انتقائي لمواد الدستور من قبل المشرّع – لعدة سنوات[٣١]. لكن في بعض الأحيان وبخاصة عندما تكون المصادر الأخرى غير موجودة سيكون هذا المصدر الثالث حاسماً. قد تصلح تونس أن تكون مثالاً على أهمية ما تم ذكره في أعلاه – في سياق ثورة لا قائد لها في الغالب – إذ يبدو أن مصدراً رئيساً لشرعية حكومة الوحدة الحالية هو الشعور السائد بأنها نتاج تجربة ناجحة إلى حد كبير في عملية وضع الدستور. وكان يُنظَر إلى عملية صياغة الدستور من جانب الجمعية الوطنية التأسيسية – المنتخبة مباشرة عن طريق الاقتراع العام والتمثيل النسبي – بصورة إيجابية وعلى نحو مناسب من قبل معظم الناس منذ البداية، وانتقل ذلك إلى الوثيقة النهائية المنتجة، على الرغم من أن تبنيها لم يتطلب الاستفتاء الشعبي[٣٢]. على النقيض من ذلك كان نظام مرسي يفتقر – حاله كحال الحكومة الحالية المعترف بها دولياً في ليبيا – إلى جميع مصادر الشرعية الثلاثة. فالثورات كانت بلا قيادة إلى حد كبير، وقد فشلت في تحقيق الأهداف الأساسية التي ثار الناس من أجلها. في الحالة المصرية كان ينظر إلى كل من تجربة وضع الدستور وواضعيه بعد الثورة في ذلك الوقت بأنها كانت تشوبها عيوب عميقة ومشخصة من قبل قطاعات كبيرة من السكان. وهكذا فإن الظروف المحيطة بالجمعيتين التأسيسيتين الأولى والثانية – المعينتين من قبل البرلمان المصري – والمتمثلة في خطابات وأدبيات التعبئة الحزبية من جانب الإخوان المسلمين وانسحاب أعضاء من ذوي التوجهات العلمانية الليبرالية فضلاً عن تدخلات المحكمة الدستورية بشكل مستمر في حل الجمعية والتهديد به[٣٣]، كلها كفلت أن تعامل الوثيقة النهائية من قبل قطاعات واسعة من الطيف السياسي والمجتمعي على أنها غير شرعية بغض النظر عن محتواها ومهما كانت نتيجة الاستفتاء الشعبي (٦٤% لصالح الوثيقة مع نسبة إقبال منخفضة تبلغ ٣٣%)[٣٤].

المطلب الثاني: مقومات نجاح إقامة الدساتير في السياق الدستوري الثوري

يحاول هذا المطلب معرفة العوامل أو المقومات التي تساهم في نجاح عملية إقامة الدستور، بحيث يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في المنتج النهائي لأحداث الدستورية الثورية نتيجة للأسباب التي تمت مناقشتها سابقاً أو غيرها، ومن أبرز هذه العوامل أو المقومات هي الظروف المحيطة بهذه العملية، فضلاً عن محتوى الدستور الموضوع، وهو ما سيتم تناوله على التوالي في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: الظروف المحيطة بعملية إقامة الدساتير

عندما تكون هناك حركة ثورية ذات دعم شعبي عريض وشامل يتجاوز مجرد التفوق التنظيمي لأحد الأحزاب أو التنظيمات، فإن مشاركة جميع المجموعات في عملية وضع الدستور تكون مفيدة ومرغوبة للغاية ابتداء من الإجراءات، هذا الأمر كان واضحاً إلى حد ما في الأحداث التي تلت الثورة في مصر. إن التأكد من أن أكبر عدد ممكن من المجموعات السياسية والفصائل القيادية لديهم شعور بالالتزام وإدراك بالاستثمار في مشروع مشترك أو عام مسألة في غاية الأهمية، لكنها ربما ليست حاسمة للنجاح النهائي لعملية وضع الدستور. لكن في سياق ثورة بلا قيادة في الغالب دون أن توجد حركة مهيمنة بصدق على المشهد الثوري فإن ضمان أن جميع المجموعات الرئيسة تستثمر في عملية اقامة الدستور ومنع أي واحد منهم من استغلال الأسبقية المؤقتة أو التنظيمية للسيطرة عليها له أهمية خاصة[٣٥]. يجب تحديد تركيبة وهيكل كل من هيئة صياغة الدستور والحكومة المؤقتة مع وضع هذه الأولوية – مشاركة جميع المجموعات – في الاعتبار. إن غياب مثل هذه المجموعة أو الحركة المسيطرة المؤقتة، ووجود جمعية تأسيسية منتخبة نسبياً، وشكل برلماني تقريبي للحكومة المؤقتة – كما هو الحال في تونس – سوف يتلاءم عموماً مع هذه الأولوية من خلال التوصل إلى شكل من أشكال المشاركة الفعلية في السلطة. ولكن في حال وجود مثل هذه المجموعة – كما اتضح في مصر في أعقاب الإطاحة بمبارك – فإن الوضع أكثر صعوبة في هذا الصدد خاصة بوجود جيش قوي لديه

تاريخ من التدخل يراقب التطورات بعناية. في هذه الحالة قد تكون هناك حاجة لمزيد من الترتيبات الرسمية لتقاسم السلطة لكل من الحكومة المؤقتة والمجلس التأسيسي لضمان المشاركة الكاملة لأكبر عدد ممكن من جمهور الناخبين. باختصار فإن أخذ السياق السياسي بعين الاعتبار أمر بالغ الأهمية.

من خلال المقارنة بين أمثلة الحالة المصرية وحالة جنوب أفريقيا والحالة التونسية، نجد أن التسلسل والتوقيت والإجراءات في عملية وضع الدستور الثوري يمكن أن تكون عوامل مهمة. إذ تضمنت الأمثلة الأخيرة العملية المعتادة المكونة من مرحلتين لنظام مؤقت يشكل القواعد والأسس لخَلَفِه يتبعه نظام نهائي يتم تشكيله من قبلهم، على الرغم من أن نسخة جنوب إفريقيا شملت ظاهرة غير عادية من عمليتين مختلفتين لإقامة الدستور: الاولى صيغة مؤقتة تمت باتفاق النخبة والثانية من قبل الجمعية الدستورية المنتخبة، وبصرف النظر عن التسلسل الأكثر منطقية أو تنظيماً لتحديد الإطار قبل العمل بموجبه، فإن هذا الترتيب الأكثر معيارية يحدّ من دوافع التعامل الذاتي الفردي أو المؤسسي من خلال العمل تحت شكل من أشكال حالة الغموض فيما يتعلق بمعرفة الأشخاص الذين قد يشغلون المنصب في النظام الجديد. من المسلم به أن هذا الأمر ممكن القبول به في حالة وجود الزعيم الثوري مثل جورج واشنطن في الولايات المتحدة ونهرو في الهند ومانديلا في جنوب أفريقيا، والذي سيكون بالتأكيد من سيشغل أي منصب رئاسي جديد دائم يتم إنشاؤه. لكن في حالات أخرى مثل حالة مصر فقد كان قراراً مشؤوماً – بالرغم من احتوائه على حسن النية – والمتمثل بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية نظامية قبل بدء إجراءات صياغة الدستور واقراره، على أمل أن هذا من شأنه أن يسيطر بسرعة أكبر على الأحداث بعيداً عن هيمنة الجيش، وقد بدا هذا القرار بأنه سيزيد من الحوافز والفرص للتعامل مع الذات وانهاء أي حالة من الغموض، فضلاً عن الإحساس بعدم الشرعية المحيطة بعملية اقامة الدستور. على سبيل المثال كانت الجمعية التأسيسية

تناقش ما ستكون عليه صلاحيات الرئيس مرسي للسنوات الأربع القادمة، وليست صلاحيات حاكم غير معروف في المستقبل[٣٦].

بخلاف مسألة الترتيب والتسلسل يبدو أن المسألة الثانية المتعلقة بالوقت أقل أهمية في السياق الثوري، والمتمثلة في فرض مواعيد نهائية على عملية وضع الدستور، والتي أشار البعض إلى ضرورة أن تكون حاسمة للحفاظ على الشعور بالإلحاح اللازم للتوصل إلى اتفاق[٣٧]. أعطيت عملية وضع الدستور المصري مهلة ستة أشهر وسنتين في جنوب أفريقيا في حين لم يكن للتونسيين مدة محددة وانتهى بهم الأمر لمدة ثلاث سنوات، ونفس الشيء يصح في المثال الهندي. ولعل أهمية الوقت تكمن في أن الفراغ السياسي والفجوة السياسية للسيناريو الثوري يخلقان إحساساً خاصاً بالحاجة الملحة له.

القضية الثالثة المتعلقة بالإجراءات – في السياق الثوري بالتحديد – هي ما إذا كانت طبيعة هيئة صياغة الدستور (الهيئة التشريعية العامة أو الجمعية التأسيسية المتخصصة) مهمة أكثر أو أقل في تكوينها، وما إذا كانت ذات حرية وسيادة أو مقيدة في مخرجاتها[٣٨]. والأمثلة الآتية توضح التباين في تقديم الإجابة عن التساؤل أعلاه ففي جنوب أفريقيا بموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٩٣ عمل أول برلمان منتخب ديمقراطياً بوصفه واضعاً لمسودة الدستور – جمعية تأسيسية – وبوصفه ايضاً سلطة تشريعية عادية، أما في تونس فقد عملت الجمعية التأسيسية أيضاً كمجلس تشريعي مؤقت في نظام برلماني بحكم الواقع – بوصفها الهيئة الوحيدة المنتخبة – وعينت الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء وكان الأخير مسؤولاً سياسياً أمامها. على خلاف ذلك في المثال المصري فقد كانت الجمعية التأسيسية هيئة منفصلة ومتخصصة لصياغة الدستور، تعمل بالتزامن مع البرلمان النظامي المنتخب حديثاً، بالرغم من أن المحكمة الدستورية العليا أغلقت الأخير خلال معظم فترة عملية صياغة الدستور التي دامت ستة أشهر، إلا أن الجمعية التأسيسية لم تتولى أي من وظائف البرلمان العادية، بحيث كان الرئيس مرسي يحكم بفعالية في

تلك الفترة دون وجود هيئة تشريعية. على ما يبدو أن الأمر الأكثر أهمية من طبيعة هيئة صياغة الدستور في هذه الحالات الثلاث يتمثل في: **أولاً** ما إذا كانت هذه الهيئة مقيدة بشكل كبير في اختياراتها، **وثانياً** ما إذا كانت العملية ستسيطر عليها مجموعة واحدة.

ففي جنوب إفريقيا – على الرغم من الهيمنة السياسية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي – كما يتجلى في تكوين الجمعية الدستورية المنتخبة بالتمثيل النسبي في عام ١٩٩٤، كانت العملية مقيدة بشكل كبير من بدايتها من خلال تضمين الدستور المؤقت للمبادئ الدستورية الـ٣٤ التي تم التفاوض عليها بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني والتي كان الدستور الأخير ملزماً باحترامها، مثلما تم التصديق عليها من قبل المحكمة الدستورية الجديدة. أما في تونس لم تكن هناك قيود من هذا القبيل لكن على الرغم من أن حزب النهضة الإسلامي خرج من انتخابات الجمعية التأسيسية كأكبر حزب إلا أنه كان يملك ٣٧% فقط من المقاعد ودخل في ائتلاف مع الأحزاب الليبرالية العلمانية الرئيسة ليشكل ويدير الحكومة المؤقتة، فقط في مصر – من بين النماذج الثورية الثلاثة – كانت هناك هيمنة من قبل فصيل سياسي واحد وليس هناك قيد داخلي كبير أو معتبر على العملية فالجمعية التأسيسية أكدت سيادتها بقوة. هذه الهيمنة غير المقيدة للعملية ترجمت بشكل متوقع إلى مخرجات دستورية، إذ أشار العديد من المراقبين إلى أن الدستور المصري لعام ٢٠١٢ يعكس بشكل كبير المواقف الدستورية الجوهرية لحزب الحرية والعدالة، كما عزز مصالحه السياسية الاستراتيجية. على النقيض من ذلك كانت الوثيقة النهائية في تونس أكثر اعتدالاً وتنازلاً، وتحوي المزيد من أحكام الحقوق التقليدية، وتضع ضوابط وتوازنات في شكل الحكومة شبه الرئاسية. أما في جنوب أفريقيا فقد تم التصديق على الدستور النهائي من قبل المحكمة الدستورية بعد أن طلبت الأخيرة سلسلة من التعديلات بما يتفق مع المبادئ الدستورية المعتمدة مسبقاً.

المسألة الأخيرة من ضمن المسائل الإجرائية تتمثل في تساؤل فحواه: هل يوجد ظرف من الظروف يكون فيه من المبرر أو من المستحسن أن يتم تعيين أعضاء هيئة صياغة الدستور الثوري بدلاً من انتخابهم؟ ففي حالة انتخابهم فإن أسلوب التمثيل النسبي يبدو هو الأسلوب المفضل – لا سيما في حالة الثورة التي بلا زعيم – من أجل زيادة إشراك جمهور الناخبين إلى الحد الأقصى. بالرغم من أن السبب الواضح لانتخابهم هو أن الثورات الدستورية تتضمن مطالباً بمزيد من الديمقراطية، عليه فقد تم دائماً انتخاب هيئات صياغة الدساتير، بدءاً بالفرنسيين في عام ١٧٨٩، ألا أن الواقع أثبت أن أول نموذج حديث وأحد النماذج الناجحة النموذجية والمتمثل في الاتفاقية الفيدرالية في الولايات المتحدة لم يتم انتخابهم بل تم تعيينهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، رغم ذلك لم تتأثر شرعيتها نتيجة هذا التعيين لأنها تألفت في الغالب من شخصيات قيادية في الثورة، ولأنه كان من المتصور أيضاً في البداية أن هذه التشكيلة المعينة كانت أمام تعديل بدلاً من صياغة مسودة جديدة. على عكس ذلك كان التعيين من قبل البرلمان لأعضاء الجمعية التأسيسية في مصر في آذار ٢٠١٢ بدلاً من انتخابهم من الشعب، عاملاً مهماً في افتقارهم إلى الشرعية، ومع ذلك قد تقتضي حتمية الشمولية في بعض الأحيان – لا سيما في حالة الثورة التي بلا زعيم – التعيين وليس الانتخابات كحل ثاني أفضل بالنظر إلى السياق السياسي المباشر، فلو تم انتخاب الجمعية التأسيسية المصرية فإنه من شبه المؤكد أنها ستعود بنفس النتائج غير المتوازنة مثل الانتخابات البرلمانية التي سبقت تشكيلها، إذ إن المشكلة الأساس مع الجمعية التأسيسية الأولى – والثانية إلى حد ما – كان سببها الطبيعة الحزبية للتعيينات أكثر مما كانت بسبب آلية التعيين فيها.

الفرع الثاني: محتوى الدستور الموضوع في السياق الدستوري الثوري

بالانتقال من الظروف المحيطة بعملية وضع الدستور إلى محتواه تبرز أمامنا مسألتان: **الأولى** أن هناك العديد من الاحتمالات الجوهرية في محتوى الدستور التي تتفق مع الهدف الشامل للثورة الدستورية، **والمسألة الثانية** أنه ضمن هذا الهدف الشامل ستختلف المبادئ الثورية التي يجب أن تتحول إلى مبادئ دستورية اعتماداً على الطبيعة الخاصة لكل ثورة. فمثلاً في جنوب أفريقيا كان المبدأ الثوري المركزي هو المساواة العرقية. في حين في بولندا كانت الليبرالية ومناهضة الشيوعية هي الهدف، أما في بلدان الربيع العربي كان الهدف يتمثل في انفصال كامل عن تاريخ السلطة التنفيذية الاستبدادية. إن هذا التفاوت والتباين في الأهداف يؤكد على أهمية الدرس العام حول المحتوى الدستوري الذي يفترض أنه ينبثق من الأحداث الأخيرة من الدستورية الثورية المتمثلة في أهمية أخذ السياق السياسي في الحسبان مرة أخرى. قد يكون وجود مؤسسات في السياق الاجتماعي السياسي نهجاً أكثر فائدة وعملياً للمحتوى الدستوري في السياق الثوري. ما يعنيه هذا الكلام هو أن الخيارات المؤسسية والدستورية المختلفة – مثل الفصل العمودي والأفقي للسلطات، وشكل الحكومة المركزية، ووجود وشكل ومحتوى مسودة الحقوق، والأنظمة الانتخابية، والمحاكم، واللجان المستقلة، وما إلى ذلك – يجب أن يتم بحثها وتقييمها في ضوء الظروف السياسية المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار توقع الضغوط الرئيسية التي من المرجح أن يواجهها الدستور الثوري المحدد.

عند الفراغ السياسي لا تُكتَب الدساتير ولا تعمل المؤسسات المنشأة، وبخاصة في حالة السياق الثوري. هنا تميل الحلول الدستورية المطروحة إلى أن تكون مرتبطة بشكل كبير بخصوصيات الحالة والقوة النسبية للفصائل والأحزاب السياسية. والقلة هم الذين يقدمون حلولاً مؤسسية نظرية أو مجردة. يجب أن يعكس المحتوى الدستوري – بأبسط مستوياته – مدى وجود حركة ثورية واضحة ومهيمنة ولديها ذخيرة كبيرة من الشرعية السياسية، لأن هذا الأمر يقود إلى تحديد مجموعة التحديات والضغوط الخاصة التي تواجهها العملية الدستورية.

عندما لا تكون هناك حركة ثورية مهيمنة – كما هو الحال في مصر وتونس – ينبغي أن يكون التركيز أيضاً على منع أي طرف آخر مؤقت من الاستفادة من التناقضات التنظيمية[٣٩] للحصول على سيطرة كاملة وغير مقسمة على الثورة وأذرع السلطة، ليس فقط خلال عملية اقامة الدستور ولكن بعدها أيضاً، كما ينبغي إقامة أشكال من السياسات التوافقية وتقاسم السلطة، إلى حين نضوج وتطور نظام الأحزاب ومعايير التنافس الديمقراطي المكبوت في ظل النظام السلطوي القديم. واعتماداً على الظروف السياسية قد تتضمن هذه الحتمية من تجنب نظام الفائز قبل اوانه قيام البرلمانية المقيدة بالتمثيل النسبي أو نسخة من النظام شبه الرئاسي مع مزيد من التقسيم في السلطة بين كل من الرئيس ورئيس الوزراء وبين السلطة التنفيذية والتشريعية.

وكمثال على التفاعل بين تصميم محتوى الدستور والسياق السياسي لنأخذ بنظر الاعتبار انتاج نسخة مشابهة إلى حد كبير من النظام شبه الرئاسي في مصر وتونس. إذ يعد النظام شبه الرئاسي حالياً شكلاً شعبياً جداً من أشكال الحكم، لا سيما بين الديمقراطيات الجديدة والانتقالية مع الماضي الاستبدادي الأخير. لكونه يضمن تقسيم ومراقبة السلطة التنفيذية فضلاً عن تجنب مخاطر السياسة البرلمانية غير المستقرة خاصة في الأنظمة التي لا تحوي أحزاباً ناضجة ومؤسسية[٤٠]. ومع ذلك فإن تحقيق هذا الضمان – مهما كان جيداً – يعتمد بشكل كبير على السياسات الحزبية والانتخابية. تم تقويض الدستور شبه الرئاسي في مصر والذي تم إعداده بشكل معقول في كانون الأول ٢٠١٢ بسبب الحالة غير المتساوية للمجموعات السياسية من حيث الجاهزية وإضفاء الطابع المؤسسي، والنتائج الانتخابية التي تبعتها حتماً. إن عدم التنافسية بين الأحزاب الليبرالية – العلمانية الصغيرة المتعددة والمنقسمة مقارنة بالحزبين الإسلاميين في الانتخابات التشريعية التي امتدت من ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١ ولغاية ١١ كانون الثاني ٢٠١٢ تضافرت في المكان مع النظام الانتخابي الفردي ونظام التمثيل النسبي، مما يعني أنه بالرغم من وجود انتصار محدود في انتخابات الرئاسة للتيار الاسلامي الحائز على أغلبية السلطة التشريعية[٤١]، لم يكن الرئيس "مرسي" ملزماً بأي شكل حقيقي من أشكال المشاركة

في السلطة[٤٢]. إن هذا التحيز المتصور والفشل في الوصول إلى المعارضين ينتقصان بسرعة من أي شعور مشترك بين الأطراف في الحراك الثوري. فضلاً عن ذلك فإن عدم المرونة الكامنة في المكتب الرئاسي أو عدم وجود إمكانية مشاركة مؤقتة في السلطة يعني أنه كان غير قابل للبقاء قانونياً وسياسياً في منصبه لفترة ولاية كاملة مدتها أربع سنوات بغض النظر عن تصاعد المعارضة وتضاؤل الشعبية وهو الأمر الذي زاد من احتمال حدوث الانقلاب العسكري النهائي. وبناءً على ذلك فإن خيارات التصميم الدستوري التي تأخذ ذلك في نظر الاعتبار وتقلل من إمكانية مثل هذا التركيز قد يتم استدعاؤها في هذا الموقف.

على النقيض من ذلك التوازن المختلف بين سياسات الأحزاب والشعور في تونس قد يمكّن الدستور شبه الرئاسي المصمم بشكل جيد في كانون الثاني ٢٠١٤ من العمل بشكل أكثر نجاحاً هناك. في أعقاب فترة تقاسم السلطة بين النهضة – التي حازت أغلبية المقاعد – واثنين من الأحزاب العلمانية التي توسعت بعد انتخابات الجمعية التأسيسية في عام ٢٠١١ أعطت الانتخابات التشريعية في تشرين الأول ٢٠١٤ بموجب الدستور الجديد الكتلة الحزبية العلمانية الرئيسية التي تشكلت حديثا (نداء تونس) ستة وثمانين من أصل مائتي وسبعة عشر مقعداً وحزب النهضة تسعة وستين مقعداً. وكانت النتيجة هي تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة ولكنها تنطوي على نقل كبير للسلطة بين الأحزاب مقارنة بالسابق[٤٣].

وبالمثل فإن الاختيار بين المنهج التدريجي والتحويلي للمحتوى الدستوري قد يعتمد إلى حد كبير على السياق السياسي المحلي. فعندما تكون قضية معينة موضوع خلاف عميق ووجودي على الخطوط ذاتها التي تفرق بين مجتمع سياسي منقسم بشدة – على سبيل المثال قضية اللغة الوطنية وقانون الأسرة في الهند، أو ربما الفجوة بين الإسلاميين والعلمانيين في مصر وتونس – فإن أفضل منهج من الناحية العملية هو الذي يؤجل فعلياً أي قرار نهائي وبخاصة عندما يهدد بتقويض استقرار وسلطة النظام الجديد على قضية لم تكن مركزية للثورة نفسها.

الخاتمة

تعد الدستورية الثورية ميداناً خصباً من ميادين القانون الدستوري المقارن رغم إهمالها نوعاً ما مقارنة ببقية المواضيع. وتأتي أهميتها هذه لسببين: الأول أنها تشتمل على مجموعة مهمة ودائمة ومتجددة من الحالات التجريبية والتي تقتضي الدستورية بطريقة مميزة – من خلال علاقة مع ثورة سياسية كامنة – ولها قواسم مشتركة خاصة بها وتحديات وميول وانحرافات تجعلها تستحق التركيز والبحث المتخصصَين. والسبب الثاني يتمثل في المفهوم: فالدستورية الثورية تختلف عن مصطلح الثورة الدستورية القريب بالرغم من وجود بعض التداخل بينهما في تلك الأحداث الحاصلة في الأول التي يمكن أن تحصل أيضاً مع الثورة الدستورية. لكن المعنى الأساسي للدستورية الثورية هو الانتقال إلى الدستورية عن طريق الثورة السياسية، في حين أن المعنى الأساسي للثورة الدستورية هو التحول الجذري داخل النظام القانوني الدستوري.

إحدى التحديات الخاصة التي تواجه الدستورية في السياق الثوري هو إعادة تأسيس السلطة السياسية من جانب النظام الجديد بعد خسارتها من قبل القديم. في هذه الحالة فإن عملية اقامة الدستور لها القدرة على اتخاذ أهمية موضوعية تتجاوز الإشارة إلى نهاية الفترة الانتقالية بين التوقيع القانوني وإعادة العقد الجديد كما كان. بدون المبالغة في دور عملية وضع الدستور في النجاح أو الفشل الشامل للثورات الدستورية، يمكن أن تكون هذه العملية بمثابة المصدر الرئيس للشرعية التي يجب أن يتمتع بها النظام الجديد على نطاق واسع، بغض النظر عن صفته.

ولتحقيق ذلك وكذلك لتجنب بعض الانحرافات التي تميل إليها الدستورية الثورية بشكل واضح، من المهم أن تكون عملية اقامة الدستور ونتائجها مصممتين للأخذ بنظر الاعتبار السياق السياسي المحلي على الأرض. لكن القيام بذلك يتطلب التسليم بظاهرة متناقضة نهائية تتمثل في أن الحالة التي يكون فيها إعادة تأسيس السلطة السياسية أكثر إلحاحاً – والمتمثلة بوجود مجموعة أو حزب صاعد مؤقت

يفتقر إلى الدعم الشعبي المتجذر والواسع النطاق لحركة ثورية مهيمنة بقوة – هي الحالة ذاتها التي لا يحدث فيها هذا الأمر على الأرجح، في هذه الحالة لا يوجد – في كثير من الأحيان – أي جهة أو شخص لديه الشرعية أو القوة أو الحافز للوقوف أمام ذلك الحزب أو تلك المجموعة وإجبارهم على التنازل لصالح الثورة نفسها.

لذا نؤكد على ضرورة مراعاة ما يأتي:

١. منع أي طرف آخر من الاستفادة من التناقضات التنظيمية للحصول على سيطرة كاملة على الثورة وأذرع السلطة، ليس فقط خلال عملية اقامة الدستور ولكن بعدها أيضاً.

٢. كما ينبغي إقامة أشكال من السياسات التوافقية وتقاسم السلطة، إلى حين نضوج وتطور نظام الأحزاب ومعايير التنافس الديمقراطي المكبوت من قبل النظام الاستبدادي القديم.

٣. ضرورة تجنب النظام الرئاسي قبل اوانه واعتماد النظام البرلماني المقيد بالتمثيل النسبي أو النظام شبه الرئاسي (المختلط)، مع مزيد من تقاسم السلطة بين كل من الرئيس ورئيس الوزراء وبين السلطة التنفيذية والتشريعية.

أخيراً... أدعو الله أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، وأن أكون قد وفقت في بيان وجهة نظري وقد قدمت ولو بشكل متواضع مساهمة إضافة للحقل المعرفي الدستوري.

الهوامش والمصادر

(١) هذا هو تعريف أولي فقط وسيتم في المبحث الأول توضيح هذا المفهوم بشكل أكثر تفصيلاً.

(٢) يعد مصطلح "الدستورية الثورية" ترجمة حرفية لمصطلح " Revolutionary constitutionalism " الذي لم يتمكن الباحث من تحديد أول من استخدمه في الكتابات الدستورية وتاريخ أول استخدام له بدقة غير أنه من خلال الاستقراء يبدو أن الكتاب الأمريكان هم أكثر من استخدمه أمثال: "هانا أرندت" "Hannah Arendt" "وستيفن كاردباوم" "Stephen Gardbaum" وذلك في بحوثهم التي سيتم الإشارة إليها لاحقاً في هذه الدراسة.

(٣) هناك من يرى أن الثورة الأمريكية قد تكون الأقرب لهذا النموذج، لكن وجود ودور الحركة الثورية النموذجية والقيادة أبعد ما يكون عن الوضوح مما يتطلب قراءة قوية لدور جورج واشنطن، كذلك تعد الثورة الإيرانية نموذجاً مشابهاً لدى آخرين.

(4) Hannah Arendt, (On Revolution), Reprinted in Penguin Books in 1990, E.17 England by Clays Ltd, P: 259 . https://monoskop.org/images/b/bf/Arendt_Hannah_On_Revolution_1990.pdf

(5) Stephen Gardbaum, (Revolutionary constitutionalism), International Journal of Constitutional Law, Vol. 15 No. 1, 2017, P:176. https://www.doi.org/10.1093/icon/mox005

(6) Stephen Gardbaum, Op.Cit., p.177.

(٧) هذا الرأي يناقض تأكيد "آرندت" الظاهري والواضح على مركزية العنف في الثورات. ينظر: Hannah Arendt, Op.Cit., p.35–39.

(8) Mark Tushnet, (Authoritarian Constitutionalism), Cornell Law Review, Vol.100, No.2, 2015, P: 454- 455, https://scholarship.law.cornell.edu/clr/vol100/iss2/3

(9) Stephen Gardbaum, Op.Cit., p.178.

(١٠) كجزء من عملية إعادة الدستور الكندي إلى الوطن عام ١٩٨٢ وضع الميثاق الكندي للحقوق والحريات الجديدة تشريعاً دستورياً للحقوق والمحاكم المخولة لفرض الحقوق على الهيئات التشريعية للمرة الأولى. ينظر: https://www.en.wikipedia.org/wiki/Canadian_Charter_of_Rights_and_Freedoms

(11) Stephen Gardbaum, Op.Cit., p.179.

(12) Gary Jacobsohn, (Theorizing the Constitutional Revolution), Journal of Law and Courts,Vol.2, No.1, 2014. P: 3.

https://www.academia.edu/11125697/Theorizing_the_Constitutional_Revolution

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول أحداث الثورة الايرلندية، ينظر:

Rivka Weill, (Evolution vs. Revolution: Dueling Models of Dualism), American Journal of Comparative Law, Vol. 54, 2006, Pp. 429- 479. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=964404

(14) Ozan Varol, (The Democratic Coup d'État), Harvard International Law Journal, Vol. 53, No.2, 2012, Pp: 291- 356. http://www.harvardilj.org/wp-content/uploads/2012/10/HLI203.pdf

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه المظاهرات ينظر:

https://www.ar.wikipedia.org

(16) Hannah Arendt, Op.Cit., p: 260.

(١٧) وقد بدأ هذا التقاسم بدعوة من جمعية ممثلي الفئات الثلاث للمجتمع الفرنسي (Estates-General) وزاد بشكل كبير عندما حولت نفسها بسرعة إلى جمعية وطنية ذات سيادة، لمزيد من التفصيل ينظر: ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة: جورج كوسى، منشورات بحر المتوسط وعويدات، بيروت، ط٤، ١٩٨٩، ص ص ١٧٢ وما بعدها.

(١٨) ج. آ. س غرنفيل، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة: علي مقلد، ط١، ٢٠١٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت، المجلد (٤)، ص١٤٨.

(19) Stephen Gardbaum, Op.Cit., p.184-185.

(20) Hannah Arendt, Op.Cit., p: 205.

(٢١) شملت تجربة جنوب أفريقيا على غير العادة عمليتي صنع الدستور: (١) المفاوضات غير المنتخبة والشاملة للأحزاب التي نتج عنها الدستور المؤقت لعام ١٩٩٣ و (٢) الجمعية الدستورية المنتخبة التي نتج عنها الدستور النهائي لعام ١٩٩٦.

(22) Stephen Gardbaum, Op.Cit., p.181.

(23) Tom Ginsburg, Daniel Lansberg-Rodriguez, & Mila Versteeg, (When to Overthrow your Government: The Right to Resist in the World's Constitutions), UCLA Law Review, Vol. 60, No. 5, 2013, p.1184. https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=5102&context=journal_articles

(24) Stephen Gardbaum, Op.Cit. p.182.

ولابد من الإشارة إلى عدم الاستهانة بالدور المهم والمستقل للحرب الخارجية في حالات الثورتين الفرنسية والروسية، والحرب الأهلية في حالة الثورة المكسيكية في التأثير على مسار الثورة.

(25) Jon Elster, (Forces and Mechanisms in the Constitution-Making Process), Duke Law Journal, Vol.45, 1995, p: 364-365. https://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3297&context=dlj

(٢٦) إذ يصفها (ديفد لاندو) بقوله:

"In these cases, the constitution-making process will indeed be one of the key moments in shaping the character of the new regime." David Landau, (The Importance of Constitution-Making), Denver University Law Review, Vol. 89, 2012, p:6 https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1950405

(٢٧) لمزيد من التفصيل حول الطبيعة المعقدة لهذه العلاقة ينظر:

Tom Ginsburg, Zachary Elkins, & Justin Blount, (Does the Process of Constitution-Making Matter?), Annual Review of Law and Social Science, Vol. 5, 2009, Pp. 201-223. https://www.researchgate.net/publication/228127649_Does_the_Process_of_Constitution-Making_Matter

(28) Stephen Gardbaum, Op.Cit., p.190.

(٢٩) كان نهرو رئيس وزراء الهند منذ الاستقلال عام ١٩٤٧ حتى وفاته عام ١٩٦٤.

(٣٠) كان التاسع من ثيرميدور في التقويم الثوري الجديد هو التاريخ الذي تم فيه مهاجمة روبسبير والثوريين المتطرفين الآخرين في المؤتمر الوطني. ينظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki

(٣١) تم استبدال الدستور الشيوعي لعام ١٩٥٢ بآخر جديد عام ١٩٩٧ وقبل ذلك تم تعديل دستور ١٩٥٢ في ما أصبح يعرف باسم "الدستور الصغير".

(٣٢) عملية التصديق كانت مطلوبة، وحصلت على ثلثي أصوات الجمعية التأسيسية.

(٣٣) قامت المحكمة الدستورية العليا بحل أول جمعية تأسيسية في نيسان ٢٠١٢.

(٣٤) لذلك يبدو أن مصر وتونس (وكذلك جنوب أفريقيا) من الأمثلة المثيرة للاهتمام المضادة لوجهة النظر في المقالات التي تفيد بأن الموافقة على مسودة الدستور عن طريق الاستفتاء الشعبي تؤدي إلى مستويات أعلى من الشرعية والدعم العام لها.

(٣٥) هنا في إطار هذا السيناريو الخاص من الدستورية الثورية أتفق مع الوصفة الأكثر عمومية لـ "David Landau" ينظر:

David Landau, (The Importance of Constitution-Making), Op. cit., p.46.

(٣٦) بالتأكيد كان هذا الأمر أكثر تشويشًا من حقيقة أن أعضائها قد تم تعيينهم من قبل برلمان يهيمن عليه حزب الحرية والعدالة، والذي كان مرسي – بموجب طبيعة منصبه الرئاسي – زعيماً فعليا للحزب. للمزيد من التفصيل حول الملابسات التي رافقت تلك المرحلة ينظر: سداد مولود سبع، الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد، العدد ٤٨، ٢٠١٤، ص ٦٤-٦٩. وأحمد عدنان كاظم، أزمة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية بعد عام ٢٠١١، مجلة السياسية والدولية/ الجامعة المستنصرية، العدد ٢٦-٢٧، ٢٠١٥، ص ص٧٧ – ١٠٨. وناظر دهام محمود، الإسلاميون واشكالية الحكم دراسة في حالة الإخوان المسلمين في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مجلة آداب الفراهيدي/ جامعة تكريت، العدد ٣٢، ٢٠١٨، ص ص٥٠٦ – ٥٢٥.

(37) Jon Elster, Op.Cit., p: 394–395.

(٣٨) بالنسبة للمواقف المتناقضة – في الغالب – حول هذه المسألة ، قارن بين ما كتبه كل من: Elster, المصدر السابق و

David Landau, (Constitution-Making Gone Wrong), Alabama Law Review, Vol. 64, 2013, Pp; 923 - 980.
https://www.law.ua.edu/pubs/lrarticles/Volume%2064/Issue%205/1%20Landau%20923-980.pdf

(39) Landau, Op.Cit., p:65, at 975.

(٤٠) لمزيد من التفصيل، ينظر:

Sujit Choudhry & Richard Stacey, Semi-Presidentialism as a Form of Government: Lessons from Tunisia, Center for Constitutional Transitions Working Paper, No. 2, June 2013.
http://constitutionaltransitions.org/consolidating-arab-spring/

(٤١) سداد مولود سبع، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٤٢) بمعنى أن تركيز السلطة في الرئيس يكون أكبر في ظل سيناريو "الأغلبية الموحدة". ينظر

Cindy Skach, (The "Newest" Separation of Powers: Semi-Presidentialism), International Journal of Constitutional Law, Vol.5, Issue.1, 2007, p: 101.
https://academic.oup.com/icon/article/5/1/93/722466

(٤٣) لمزيد من التفصيل حول الواقع السياسي التونسي ينظر: هادية يحياوي، الدولة المدنية مصير الهوية بعد الانتفاضات العربية تونس ومصر أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم السياسية/ جامعة تكريت، المجلد ٣، السنة ٣، العدد ٧، ٢٠١٦، ص٩-١٠.